فتح مظاريف مناقصة المرحلة الثانية من مشروع كهرباء قرى عمران :

السقطري: المشروع سيربط ٥٤٢ قرية في ست مديريات بالمنظومة الكهربائية

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

جرى في الهيئة العامة لكهرباء الريف أمس فتح مظاريف المناقصة الخاصة بالمرحلة الثانية من وحدة مشروع كهرباء قرى عمران والبالغة تكلفتها أكثر من ٢٤ مليون دولار بتمـــويل من الصندوق السعودي للتنمية ومساهمة من الحكومة اليمنية.. وذلك بحضور مندوبين من اللجنة العليـــا للمناقصات.وفي تصريح لـ"الثورة" أشار المهندس عوض السقطري وزير الكهرباء والطاقة في حكومة تصريف الأعمـال إلى الأهمية الكبيرة لهذا المشروع في ربط ٥٤٢ قرية في ست مديريات في محافظة عمران بالمنظومة الكهربائية وهي بني صريم، العشة، القفلة، صوير، حبور، ظليمة.. كما سيعمل المشروع على خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من عملية الهجرة الداخليـة من الريف إلى المدينة وكذلك إحداث تنمية حقيقية في هذه المديريات ومواجهة الطلب المتنامي على الطاقة والعمل على تطوير قطاعات الزراعة والتجارة للمديريات المستهدفة.. آملاً تعاون السلطات المحليـة في المحافظة والمديريات المستهدفة في إنجاز المشـروع في الزمن المحـدد له.وأشـار السـقطري إلى أن المشروع سيمول من قبل الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٢١ مليون دولار بينما ستتكفل الحكومة اليمنية ببقية النفقات الأخرى..

مثمناً جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية في تمويل العديد من المشاريع التنموية في بلادنا خـاصـة في مـجـال الكهـرباء والطاقة.من جهته أكد المهندس أحمد قائد الصبري المدير التنفيذي لهيئة كهرباء الريف إلى أن عدد الشركات المتقدمة للمناقصة ٦ شركات من أصل ١٩ شركة قامت بشـراء العطاء.. منوهاً بأن فـتـرة تحليل العروض ستستغرق شهراً ونصف الشهر يتم بعدها الإعلان عن الشركات المؤهلة ومن ثم سيتم تحليل العرض المالي ليتم اختيار الشركة الفائزة بالمناقصة.وأشار المهندس سمير شمسان مدير عام المشروع إلى أن المشروع يتكون من خطوط نقل رئيسية ٣٣ك.ف بطول إجمالي ٧٠كيلومتراً تقريباً ثنائي الدائرة و٢٠ كـيـلومـتـراً أحـادي الدائرة، وخطوط نقل فـرعـيـة ١١ ك.ف. بطول ٦٨٠ كيلومتراً، وكذلك ثلاث مـحـطات تـحـويل رئيـسـيـة ١١/٣٣ ك.ف. المقترحة في كل من (الصنعانية، معسكر مطار، القفلة، القـابعي) بالإضـافـة إلى شـبكة الضـغـط المنخـفـض بطول ٩٦٠ كـيـلومـتـراً إضـافـة إلى تركـيـب العدادات لـ ٢٠٦١١ مستهلك، كما يتكون المشروع من محولات ثلاثية الطور ٠,٤١٥/١١ ك.ف. عـدد ٣٥١ مـحـولاً، ومـحـولات أحـادية الطور ٦,٣٥/١١ ك.ف. عدد ١٠٩ محولات.. مشيراً إلى أنه قد تم مـراعـاة العـديد من الجـوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المشروع.حضر إجراءات فتح المظاريف عـدد من المسـؤولين في وزارة الكهـرباء والطاقـة ومندوبين عن الشركات المتنافسة.

بدء المرحلة الثالثة من المسح الزراعي في الحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

بدأت أمس بمحافظة الحديدة أعمال المرحلة الثالثة من عملية المسح الزراعي في مديريات المنطقة الزراعية الوسطى بتهامة تنفذها إدارة المنطقة بالتنسيق مع إدارة المتابعة والتقييم بالهيئة العامة لتطوير تهامة.

ويشمل المسح الذي ينفذه ٢٣ باحثا على مدى خمسة أيام ١٢ مديرية من مديريات الحديدة التابعة للمنطقة الزراعية الوسطى المساحات والمحاصيل الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٠م٢٠١١م.

ويهدف المسح إلى تكوين قاعدة البيانات الموسمية للمساحات والإنتاج الزراعي الموسمي على مستوى المديريات الزراعية بالمحافظة.

دورات تدريبية للتعامل مع المستهلك وتأسيس المشاريع والإقراض بعدن

■ ،،عدن / سبأ

بدأت بعدن أمس ثلاث دورات تدريبية حول التعامل مع المستهلك وتاسيس مشاريع صغيرة وطريقة الإقراض والفندقة والسياحة، تنظمها جمعية التضامن التنموية النسوية بالمحافظة.

وتهدف الدورات إلى تعريف ٦٠ مدربا على مدى أسبوع بطرق وأساليب ارضاء المستهلك بالصناعات التي تنتجها النساء من الملابس الجاهزة والمخللات والبخور والحلويات وحياكة الفوط، وكذا طرق الإقراض للمشاريع الحديثة واستيعابها للعمالة.

وتركز دورة الفندقة والسياحة على تعريف المشاركين بنظام العمل الخدماتي الفندقي وإيواء النزلاء وتقديم خدمات أفضل لهم وتعريفهم على الدليل السياحي اليمني للمواقع الأثرية والتاريخية لمدينة عدن.

وفي افتتاح الدورات حثت رئيسة جمعية التضامن النسوية بعدن الدكتورة خديجة جامع المشاركين على استيعاب مخرجاتها والتركيز على الجوانب الفنية وتقديم تصورات تسهم في تطوير مشاريع الجمعية بما يخدم العمل النسوي في مختلف مجالات الحياة.

ذما.. تأهيل ٤٠ كادراً بأسس قانون المناقصات والمزايدات

■ ذمار/سبأ

بدأت أمس بمكتب الصحة العامة والسكان بذمار ورشة عمل تدريبية حول تطبيق قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

وتهدف الورشة التي تستمر خمسة أيام إلى إكساب ٤٠ من مدراء الفروع والمسئولين الماليين بمكاتب الصحة في المديريات والإدارات المختصة بمكتب المحافظة، معلومات ومعارف حول تطبيق قانون المناقصات والمزايدات الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية وتحقيق أفضل الأداء في أعمال المناقصات والمزايدات.

وأوضح مدير مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة الدكتور عبدالسلام الاحصب لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الورشة تتضمن التعريف بالمبادئ العامة للقانون ولائحته التنفيذية ومسئوليات الجهات الحكومية وكذا مهام الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، واللجنة العليا للمناقصات، ولجان المناقصات في الجهات على المستويين المركزي والمحلي والصلاحيات والسقوف المالية لها.

وأضاف: كما تشمل الورشة معلومات حول إجراءات المناقصات وأعمال الأشغال والتوريدات والأعمال الاستشارية والمزايدات وإجراءاتها والوثائق والمستندات المستخدمة وتطبيقاً عملياً حول استخدام المستندات والسجلات والوثائق النمطية للمناقصات والمزايدات، ومعلومات عن المخازن الحكومية وتحويلها المقاييس السنوية وطلبات وأذون الصرف وغيرها.

وفقا لدراسة اقتصادية :

الدعوة لتبني مشاريع استراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي،

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها والمالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة للعمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

منح قروض ميسرة

إفراغ ١٥ ألف طن من الغاز المسال بعدن

■ عدن/سبأ

تم أمس بميناء الزيت بمصـفـاة عـدن لتكرير النفط الخـام افـراغ ١٥ ألف طن من مادة الغاز المسال الواصلة من إحدى الموانئ الروسـيـة افرغـتـهـا ناقلة الغاز /اروز جـاز/ التي تحـمـل الجنسـيـة الكاريبية.

وحسب إحصـائية ملاحية من الميناء حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسـخـة منها، فإن الكمـية افرغت لفرع الشركة اليمنية للغاز بعدن لغرض تلبية احـتـيـاجـات المواطنين من مـادة الغـاز وتعبئتها للاسطوانات المنزلية.

وكان الناقلة ميس مـيـر التي تحـمل الجنسـية البنمـية افرغت ١٠ أطنان من الغـاز المسـال الواصلة من نفس البلد والتي غطي معظمها احتياجات الأسواق المحلية.

يذكر أن فرع الشركة اليمنية للغاز بعدن وفر أكثر من ٤٥/ ألف اسطوانة غاز خلال الفـتـرة من منتصف مـارس وحتى ابريل الجاري كما تقوم الشركة بعـمـلـيـة توزيع اسطوانات الغـاز بواقع تسعة الالف اسطوانه باليوم مع مراعاة المراقـبـة على الـتـوزيع وضـبـط المخـالفين لزيادة الأسعار.

كـمـا منحت مؤسـسـة عـدن للتـمـويل الأصـغـر التابعة للصندوق الاجـتـمـاعي للتنمية بعدن قروضا ميسرة لعدد ٩٥ امرأة من المحافظة بقيمة عشرة ملايين ريال.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقـوبي لوكالة الأنباء اليمنية /سـبـأ/ أن القـروض خـصـصـت لفـتـح مشـاريع صـغـيـرة مـدرة للدخل تشمل مشاغل للخياطة ومحلات تجارية ومراكز اتصالات وصيانة الهواتف وغيرها.

كـمـا منحت المؤسـسـة أمس قـروضـا ميسرة لعدد ٣٨ امرأة من محافظة لحج مدينة الحوطة بقيمة ثمانية ملايين و١٧ ألف ريال لدعم المشـاريع الصـغـيـرة للمرأة.

إلى ذلك بدأت أمس بمركـز الـتـدريب والـتـأهيل بمصـفـاة عـدن لتكرير النفط الخام دورة تدريبية في مجال الصناعات النفطيـة بمشـاركـة ١٧ من المهندسين ومراقبي مختبرات الجودة النفطية.

يتلقى المشاركون في الدورة على مدى أسبوع محـاضرات فنية وعـمـلـية حول الطرق الحـديثـة للـصـنـاعـات النفطيـة وتكريرها وإضافة المواد الكيميائية لجودة التكرير مع التدقيق الرقابي عند التصدير والتسـويق والضخ إلى المنشـآت والخزن والتصدير الخارجي.

كما تتضمن الدورة تطبيقات عملية في ميـنـاء الزيت ومـراقـبـة عـمـلـيـة افـراغ الخامات الواصلة محليا وخارجيا وكيفية تكرير الخـامـات وطرق عـمـلـيـة الضخ والخزن والتكرير.

حضر افتتاح الدورة نائب مدير عام مـركـز الـتـدريب والـتـأهيل بالمصـفـاة المهندس فهد العراسي.

تقرير: النفقات الاستثمارية حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ٨,٢٪

■ ،،خاص / الثورة

أظهـر تقـريـر حكومي أن النفـقـات الاستثمارية حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ٨,٢٪ مقارنة بحوالي ١٣,٤٪ للنفقات الجارية و١٢,٣٪ لإجمالي النفقات، وبلغت أهميتها النسبية إلى إجمالي النفقات العامة حوالي ١٧,١٪ في المتوسط خلال الفترة ، كما بلغت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي حوالي ٥,٤٪ في المتوسط مما يشير إلى تراجع النفقات الاستثمارية بفارق-٣,٦ نقطة مئوية عن المستهدف.

ويرجع التباين الكبير بين المنفذ والفعلي في النفقات الاستثمارية إلى المبالغة الكبيرة في تقديرات حجم التمويل من القروض والمساعـدات حيث توقعت الخطة بلوغ المسحوب من القروض خلال سنوات الخطة نحو (١٧٨٩) مليار ريال بما نسبته (٥٧٪) من إجمالي النفقات الاستثمارية والرأسمالية المتوقعة خلال فترة الخطة، بينما المستخدم فعلا من القروض الخارجية خلال الفترة المذكورة لم يتجاوز(١١٧) مليار ريال بما نسبته (٧,٥٥٪) من النفقات الاستثمارية والرأسمالية المنفذة.

ويشير الأداء الفعلي لتنفيذ الموازنة العامة للدولة خـلال سنوات الخطة إلى تراجع النفقات العامة من ٣١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمـالي عـام ٢٠٠٦م إلى ٣٠,٤٪ عـام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل إلى ٢٧,٩٪ عام ٢٠١٠م ، وبذلك يكون الأداء الفعلي لضبط النفقات العامة قد تجاوز ما استهدفته الخطة، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عدم تنفيذ المرحلة الأخيرة من استراتيجية الأجور والمرتبات بالإضافة إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تدني الإيرادات النفطية الناتجة عن تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت العالم وتراجع الإنتاج النفطي، فضلاً عن النمو المحدود في جانب النفقات الاستثمارية والرأسمالية.

وتشير البيانات المالية الصادرة عن وزارة المالية إلى أن النفقات الجارية بلغت في المتوسط السنوي خلال فترة الخطة حوالي٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمـالي مقارنة بـ٢٤,٤ مستهدف مما يعني ارتفاع نسبة النفقات الجارية بصورة محدودة والذي يرجع بدوره إلى ارتفـاع حـجـم الدعومات لتصل في المتوسط الى٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة وبزيادة مـقـدارها ٣,٩ نقطة مئوية عـما استهدفته الخطة الخمسية الثالثة .

وبحسب التقرير فإنه نظراً لشحة الموارد المالية العامة المتوقعة جراء تراجع إنتاج النفط في اليمن فـقـد اسـتـهـدفت الخطة الخـمـسـية الثـالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر والمراجعة النصف مرحلية للخطة خفض النفـقـات العامة الإجمالية بصورة مستمرة من ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجـمـالي عـام ٢٠٠٦م إلى ٣١,٣٪ عام ٢٠١٠م، كما ركزت الخطة على خفض النفـقـات الجـارية من ٣٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجـمـالي كونها تستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق العام (٧٣,٤٪ من إجمالي النفقات العامة)، كما استهدفت الخطة زيادة النفقات الاستثمارية إلى ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق .

ارتفاع أسعار الحديد ينعش تجارة الخردة في اليمن

،،أنعشت الارتفاعات في أسعار المعادن تجارة الخردة في اليمن بعد حالة الركود التي أصابتها في مقتل خلال الفترة الماضية نتيجة تراجع أسعار الحديد والألمنيوم إلى مستويات قياسية العائد المجزي من جراء بيع الخردة حول أنظار العمالة للعمل في تجارة الخردة سواء كان حديدا أو ألمنيوم، حيث انتشرت في جميع مناطق ومحافظات الجمهورية

استطلاع /عبدالله الخولاني

تشكل معلبات المشروبات الغازية وجمع السـيـارات والمكائن القـديمة من المدن و القرى على حد سواء مرتكزا رئيسيا لهذه التجارة كون أرباحـهـا مـجـزية مـقـارنة بغـيـرها من الأنواع الأخـرى من الخـردة ,حيث أصـبـح من المعـتـاد أن تشـاهـد في الشارع اليمني شابا في مقتبل العمر أو شـيـخـا مـسـنـا، يلتـقـط قطع الحـديد من طرقات العاصمة صنعاء بكل جدية ونشاط ,كـمـا أنه ليس غـريـبـا أن ترى شـاحـنة ضخمة محملة بالحديد الخردة عن آخرها، وهي تنطلق في أطراف العاصمة، بعد أن حملت في جعبتـهـا كل نثار الحديد التي جمعها أولئك الرجال، لتذهب بها إلى نقاط تجـمـيـع الحديد التي يشرف عليـهـا بعض الشـبـاب، تمهيدا لانتـقـالـهـا لنقـاط أكبر، والتي تتـولى بدورها تزويد المصـانـع الخارجية بها.

تجميع

نقطة تجـميـع الحديد، لا تعدو أن تكون مسـاحـة خـالـية من المباني تقع على طريق مسفلت لضـرورة نقل البضـاعـة، ويتكوم فـيـهـا الحديد على شكل تلال صـغـيـرة، ويُنصب مـيـزان ضـخـم في صـدر تلك المساحة، بالإضافة لسرير صغير" يستغله مـدير النقطة في الجلوس واسـتـضـافـة زبائنه من جامعي الحديد الخردة

مـحـمـد العـمـيـري شـاب في أواخـر العشرينيات يشرف على واحدة من هذه النقاط ويعمل بها منذ ثلاث سنوات، وكان قبل امـتـهـانه لهذه المهنة يتقلب بين العديد من المهن الهامشية، كلما ظن أن إحداها أعلى أجراً أو أكثر دخلاً، وجاء تحوله للخردة لمساعدة شقيقه الأكبر محمد الذي سبقه إليها بسنوات، بعدما اتسع نشاطه.

لكن محمد اختار لنفسه هذه المهنة منذ بدأ يخرج لسوق العمل، ويرى أنها مجـال مـهم يمكنه أن يستوعب عددا كبيرا من العاطلين في ظل تعـدد المراحل التي تمر بهـا قطعـة الحديد منذ جمعها حتى دخولها المصنع.

وتبـدأ هذه المراحل بجـمـع الخـردة، والشـخص الذي يعـمل بهذه المهنة يكون له مـصـدران، إمـا الـتـقـاطـهـا من الشـوارع وصناديق القمامة، أو بشرائها من مخلفات منازل المواطنين، وتتـمـثل هذه المخلفـات في بقـايا الأواني والأجـهـزة المنزليـة وهيـاكل السيارات القديمة. وتنتقل الخردة بعد ذلك من هؤلاء الباعة إلى مراكز تجميع الحديد الفرعية التي يعمل بها في الغالب أكثر من شخص.

وتشـتـري هذه المراكـز من البـاعـة بسـعـر٢٥٠ ريالا للكيلو ولا تفـرق بين الأنواع المختلفة من الخردة، فوفقا لمحمد العـمـيـري، فـإن كل الأدوات التي تدخل المعادن الحديدية في تكوينها تصلح للبيع.

ومن نقاط التجـميـع الصـغـيـرة -كالتي يشرف عليها محمد وشقيقه- إلى النقاط الأكبر، تنتقل رحلة الحديد الخردة، وتتولى الأخيرة عملية البيع للمصانع العاملة في مجال تصنيع الحديد.

لكل مرحلة مهنة

تسـتـعين كل مـرحلة من هذه المراحل بمهن أخـرى، ولكنهـا -كـمـا يـقـول أحـمـد الدمـيـني - لا تخـدم الخـردة فـحـسـب، بل تعـتـبـر عـامـلا مـسـاعـدا على رواجـهـا، كالأشخاص جامعي الخردة لنقلها إلى نقاط التجميع الصغيرة، وسائقي شاحنات النقل الضـخـمة التي تنقل بصـورة يومية عشـرات الأطنان من الحديد وبالإضـافـة لكل هؤلاء يسـتـفـيـد المواطن الذي تخلص من أشـيـاء مـهـملة بمنزله والحـصـول على أموال نظير ذلك.